

خلال جلسة المناقشة العامة بمجلس النواب

الأخ مبديع: «مشروع مالية 2021» يغيب الإصلاحات الجوهرية ويتجاهل إنصاف الأمازيغية وساكنة القرى والجبال

صليحة بجراف

أمام تضرر الفلاح بفعل عاملي كورونا والجفاف، وإشكاليات الطاقات المتجددة، والماء التي تتطلب منظورا واضحا، تحدد فيه الأولويات، وتشجيع الصناعة الوطنية لاسيما وأن الدولة يجب أن تجتهد في خلق صناعة وطنية حقيقية تعفي من استيراد كل شيء، وإيجاد حلول سريعة وعملية للقطاع غير المهيكل الذي يشكل مصدر رزق لثلاثي المغاربة، لكنه اليوم يحضر.

كما أشار الأخ مبديع أيضا، إلى تضرر الجمعيات الرياضية والرياضيين بصفة عامة والثقافة والفن الغائبين عن المشروع، قائلا: «الفنانين وشيوخ العيطة وعبيدات الرمي وأحيدوس توقفوا عن العمل، ولكن لم يلتفت إليهم أحد»، علاوة على معاناة مموني الحفلات ومهنيي النقل وأرباب الحمامات وغيرهم من المتضررين.

وبعد أن شدد الأخ مبديع على ضرورة اعتماد مخطط استراتيجي أساسه العدالة والإنصاف بدل مواصلة تضريب الطبقة المتوسطة والمقاولات المنهكة، مؤكدا الحاجة إلى التفكير في مأسسة التضامن الوطني عبر آلية الصندوق الوطني للدعم الاجتماعي في صيغة مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية ومستقلة، يدمج مختلف البرامج والصناديق المشتتة قطاعيا ويعزز بمساهمات مختلف المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والأشخاص الذاتيين، لم يفته التساؤل عن أسباب تردد الحكومة في إنصاف الأمازيغية، كمكون أصيل في الهوية المغربية المتنوعة وإنصاف ساكنة القرى والجبال في ظل غياب نموذج تنموي لساكنتها التي تعيش جائحة طبيعية تضاعفت معاناتها مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد.19)، والخصائص التنموية.



اللا مركز الإداري الذي لا زال يوجد عمليا على الورق ولم يتم تفعيله. الأخ مبديع، الذي توقف عند مشاكل الصناعة التقليدية، قائلا: «إنها تعرف واقعا مرزيا»، وتحدث عن تفشي البطالة التي تعدت نسبة 12 في المائة في ظل تداعيات الجائحة، تساءل عن الحلول التي حملها المشروع لاشكالية الفلاحة الوطنية و تثمين المنتج المحلي لاسيما

والاعتمادات والمقاربات والإجراءات في ظل إكراهات المرحلة لاسيما تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والسكن خاصة الاجتماعي والمنخفض التكلفة والموجه إلى الطبقة الوسطى، وكذا حل إشكالية الجماعات الترابية التي تعاني من تقليص الواردات وتداخل الاختصاصات وغياب دور الجهات وعدم إخراج ميثاق

2021، بمجلس النواب، الذي لم ينكر المكاسب التي حملها المشروع لعبور إكراهات المرحلة، وسجل تفاعل فريقيه الإيجابي مع المرتكزات الأساسية التي رسم معالمها الأساسية الملك و المتمثلة في إطلاق خطة إستراتيجية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام، تساءل عن إمكانية المشروع، ترجمة الأرقام

أكد الأخ محمد مبديع رئيس الفريق الحركي، أن مشروع قانون مالية 2021 يغيب الإصلاحات الجوهرية في قطاعي الصحة والتعليم، من خلال اعتمادات لم تخرج عن المألوف في ظل إجماع وطني على أولويات هذين القطاعين المستثمرين في الإنسان قبل المجال. الأخ مبديع، في تدخل خلال جلسة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية

المصادقة بالأغلبية.. بموافقة 59 نائبا ومعارضة 29 آخر

الاختيار المعبر عنه في الإقرار، وخفض رسم الاستيراد المطبق على الألياف التركيبية من البوليسيتيرات من 17,5 في المئة إلى 2,5 بالمائة، تجاوبا مع الاقتراحات المقدمة و الهادفة إلى عدم الإضرار بالصناعة المحلية التي تستعمل هذه الألياف في صناعة الألبسة.

التي يتم إصدارها من طرف الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2021، وتدفع فوائدها لأول مرة 2021، فضلا عن التنصيص على الطابع السنوي للإقرار المتعلق بالمساهمة المهنية الموحدة مع التأكيد على إمكانية الدفع الربع السنوي أو السنوي لهذه المساهمة حسب

أجرهم الشهري الصافي 20 ألف درهم سيساهمون بـ1,5 في المائة، وفي المقابل تم تقليص الحد الأدنى بالنسبة لمساهمات المقاولات إلى 1 مليون درهم مع تطبيق هذه المساهمة وفق نسب تصاعدية تتراوح بين 1,5 في المائة و3,5 في المائة.

وأردف الوزير متابعا أن من أهم التعديلات التي تم قبولها أيضا الإلغاء الكلي أو الجزئي للغرامات والزيادات وصوائر تحصيل الديون العمومية المستحقة لفائدة الدولة قبل فاتح يناير 2020، ورفع سقف الاستفادة من التخفيض من واجبات التسجيل على التفتويات المتعلقة بالسكن إلى 4.000.000 درهم، وتمديد أجل الاستفادة من هذا التدبير إلى غاية 30 يونيو 2021، إضافة إلى تعديل شروط الإعفاء من الضريبة على الدخل في إطار عملية تشغيل الشباب خاصة عبر الرفع من سن ومدة الاستفادة على التوالي من 30 إلى 35 سنة، ومن 24 إلى 36 شهرا، وتخفيض واجبات التسجيل على عمليات التأسيس والزيادة في رأس المال من 1 في المائة إلى 0,5 في المائة، والتنصيص على الإعفاء من الضريبة بالنسبة للفوائد المدفوعة للأشخاص الذاتيين المقيمين غير الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة، برسم سندات الاقتراض

تجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب، صادق في جلسة عمومية، بالأغلبية، على مشروع القانون المالي رقم 65.20 لسنة 2021 برمته.

وحظي مشروع القانون بموافقة 59 نائبا، ومعارضة 29 آخر، وذلك كما صادقت عليه لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وعدله مجلس النواب.

يذكر أن محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، خلال رده على تدخلات الفرق والمجموعة النيابية أثناء المناقشة العامة لمشروع قانون المالية هذا بمجلس النواب، قال إن الحكومة تفاعلت بكل إيجاب مع التعديلات والمقترحات القيمة والغنية المقدمة سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة، حيث أنه من أصل 185 تعديلا تم التقدم بها (178 همت الجزء الأول)، تم قبول 49 تعديلا أكثر من 40 في المائة منها لفرق المعارضة، مضيفا أن الإجماع حول مبدأ التضامن هو الذي جعل الحكومة تتفاعل إيجابا مع تعديلات غالبية الفرق في الأغلبية والمعارضة، فيما يتعلق بالمساهمة التضامنية من أجل خلق التوازن اللازم بين كل شرائح المساهمين الذاتيين منهم والمعنويين، مبرزا أنه تم الرفع من الحد الأدنى للمساهمة بالنسبة للأشخاص الذاتيين إلى 240.000 درهم سنويا، أي أن الأشخاص الذين يفوق

